المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/08/2015

# الدورة التكوينية لفائدة ملاحظات و ملاحظي الانتخابات الجماعية و الجهوية لاقتراع 04 شتنبر 2015 بعمالة المحمدية

صلاح الدين سواك

تم عقد دورة تكوينية لفائدة ملاحظات وملاحظي الانتخابات الجماعية والجهوية لاقتراع4 شتنبر2015 بمقر الجماعة الحضرية للمحمدية نظرا لاغلاق دور الشباب والثقافة بسبب العطلة الصيفية وذلك تحت اشراف المؤطرالمكون محمد غازي رئيس الفرع الاقليمي للمركز المغربي لحقوق الانسان بالمحمدية العضو في النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات المعتمد من **طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان** وقد تم تقديم ترسانة قانونية ونصائح تنظيمية لهؤلاء الملاحظين قصد رصد الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع بطريقة ديمقراطية، شفافة وحضارية .

بقية التفاصيل في الربورطاج التالي .

http://www.alwataniapress.ma/news8354.html

# خبراء يلامسُون تحديات الأمن والتنمية في مواجهة الإرهاب

نورالدين لشهب

شهد مقر بلدية مدينة الحسيمة تنظيم ندوة تحت عنوان "مواجهة الإرهاب: التحديات الأمنية والتنموية" شارك فيها كل من أحمد الخمليشي، مدير دار الحديث الحسنية، وإدريس الكنبوري الباحث في الشأن الديني والجماعات الإسلامية، **ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

الدين بين الدولة والمجتمع

أحمد الخمليشي اعتبر، في مداخلته، أن الدولة المغربية، منذ المولى إدريس الأول، تولت الإشراف على الجانب الديني، حيث كان تتم قراءة مضمون المبايعة، والذي يلتزم به الجالس على العرش، في الأسواق والمساجد.

هذا الجانب، حسب الخمليشي، "جعل المعرفة الدينية وكذا التوجيه الديني مرتبطين بالدولة ولم تتخذه جماعات كما هو الشأن لدى بعض الدول العربية منذ زمان بعيد، وليس الآن فقط"، "هذا هو التاريخ الذي عاشه المغرب قبل كتابة الدستور إبان فترة ما بعد الاحتلال، أي سنة 1962"، فالدولة حسب الخمليشي "سهرت على الدين والمجتمع وكان المجتمع يثق في الدولة في أمور تسيير الدين".

وأشار مدير دار الحديث الحسنية إلى مسألة استقلالية العالم في الأمور الدينية في التاريخ المغربي، والذي كان يضطلع باستصدار الفتاوي الدينية والتي كان يتولاها علماء مستقلون في مسألة الصلح بين الدول الأجنبية وبيع الحبوب للغرب واستعمال بعض الأدوات الغربية، بحيث أن "الدولة كانت تتجاوب وتتفاعل مع هذه الفتاوي" يقول الخمليشي.

وأكد الفقيه القانوني أن سبب المشكل الذي يحياه العالم العربي والإسلامي يتمثل في قيام جماعات دينية بتولي الزعامات الدينية حسب الحديث المشهور حول "الفرقة الناجية" بحيث أصبح كل فصيل ديني يرى نفسه بأنه الفرقة الناجية من بضع وسبعين فرقة، وما تبقى فهو ضال في الدنيا مصيره العذاب في الآخرة.

واستطرد الخمليشي في تعليقه على هذا الحديث الذي ينبغي أن يراجع بالقول: "هذا الأمر ينبغي ان نراجعه فورا ونحافظ على الاختلاف الموجود في الحياة والاعتبار بالآراء مهما بدا خطلها".

واعتبر الخمليشي أن المجتمع المغربي جد منفتح في حياته المدنية والدينية ومتعايش مع غيره من أجناس وأقوام اندمجت في المجتمع مع مرور التاريخ بالرغم من وجود بعض مظاهر النظام القبلي في بعض الأقطار العربية ودول جنوب الصحراء فإن هذا النظام لا يلعب دورا مؤثرا في الحياة الاجتماعية بالمغرب.

وبالرغم من وجود مظاهر لثقافة التعايش بالمغرب، والتي تجعل المواطن المغربي يفاخر بها، فإن الخمليشي حذر من آفة الإرهاب والتي تشكو منها بعض

وبالرغم من وجود مظاهر لثقافة التعايش بالمغرب، والتي تجعل المواطن المغربي يفاخر بها، فإن الخمليشي حذر من آفة الإرهاب والتي تشكو منها بعض دول المشرق حاليا، لأن ثقافة العنف والإرهاب لا تزال تجد سندا لها في ثقافتنا الفكرية، وأعطى المتحدث مثلا بما يسمى "القانون الوضعي الذي دخل ثقافتنا المغربية بدون استئذان" حسب تعبير الخمليشي.

القانون الوضعي في مقابل الشريعة الإسلامية، حسب رأي الخمليشي، بدأ مع أبو الأعلى المودودي وانتقل إلى مصر مع سيد قطب ودخل المغرب، وأصبح كل قانون يرمي إلى تنظيف الحياة الاجتماعية يُنظر إليه بأنه قانون يخالف الشريعة الإسلامية، وحاول المتحدث أن يفند هذه الثقافة، والتي دخلت المغرب بدون استئذان، من خلال وقائع تاريخية في عهد الخلافة الراشدة، وأعطى أمثلة من السجلات الأربعة في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، والتي أُخذت من الفرس والروم، كما تطرق إلى تفنيد الأفكار التي تتوسل بها جماعة "داعش" في قتل الأسرى بطرق وحشية، وعاد الخمليشي كرة أخرى إلى وقائع حروب الردة على عهد الخليفة ألول أبي بكر الصديق.

ودعا الخمليشي إلى اعتماد ما سماه بـ"الفقه القطري" الذي ينظر إلى بلد بعينه ويحكم على الوقائع والنوزال من منطلق الظروف والمعطيات السياسية والثقافية والسوسيولوجية لكل بلدة على حدة.

إدريس الكنبوري، الباحث في الفكر الإسلامي والجماعات السلفية، قال إن "الدول العربية منذ بداية الاستقلال فرطت في مشاريع الإصلاح الديني، وحاربت المفكرين المسلمين المتنورين وتحالفت مع السلفيين والإسلاميين، قبل أن تجد نفسها في الأخير في مواجهة هذه الحقيقة وتعمل بكل متأخر على استدراك الموقف".

وأشار الكنبوري إلى أنه من سخريات الأقدار أن الأزهر الذي كان يحارب الفكر المستنير وحارب محمد عبده وخالد محمد خالد وعلي عبد الرازق يعود اليوم للمطالبة بنشر وترويج كتاب هذا الاخير "الاسلام وأصول الحكم" بعد ان حاكم صاحبه في الماضي.

الدولة الدينة أم الدولة العلمانية؟

أكد الباحث الكنبوري أن ما يسمى بفكر الاقليات في أوروبا "ساهم بشكل ضمن في نشر التطرف وسط الجاليات المسلمة في أروبا، من خلال التركيز على فكر المفاصلة بين المسلمين وغيرهم "، مبرزا أن تسمية فقه الاقليات نفسها "تتضمن نوعا من التمييز عن الآخر، لأن الشعور بالانتماء إلى أقلية يحول دون الاندماج الحقيقي والتعايش السلمي"، مشيرا إلى أن من يتصدون لهذا الفقه لا علاقة لهم بالإسلام في أوروبا، لأنهم يعيشون في بلدان عربية أو إسلامية ولا يعرفون الواقع الأوروبي، كما أنهم يجهلون الثقافة الأوروبية ولا يلمون باللغات الأجنبية في غالبيتهم.

وأضاف الباحث المغربي أن "الإسلام اليوم دخل مرحلة جديدة غير مسبوقة تماما، وإنه يجب الانتقال من البارادايغم السابق الذي يربط الدين بالخلافة والمساحة الجغرافية المترامية الأطراف واستقلالية الجماعات داخل دولة مركزية تتحكم في الأطراف، لأن الإسلام أصبح اليوم مرتبطا بدولة وطنية في حدود جغرافية معينة لها سيادة"، مضيفا: "دخلنا مرحلة دولنة الدين أي إشراف الدولة على الدين واعتباره جزء من السياسات العمومية".

وقال الكنبوري إن العالم العربي اليوم أصبح أمام خيارين، كلاهما سيء، وهما الدولة الدينية والدولة العلمانية، مؤكدا أن كليهما خطر على الإسلام، وأنه

يجب التفكير في صيغة مبدعة بين الإثنين، بحيث تشرف الدولة على التدبير الديني لكن مع ترك الحرية للمواطنين في التدين وحرية العقيدة.

وتوسل الكنبوري بنظرية الفيلسوف الأمريكي جون راولز، صاحب كتاب نظرية العدالة، حيث رأى أن "رؤيته تسعفنا في هذا المجال"، إذ ميز جون راولز بين حق الدولة في تنظيم الحقل الديني وواجبها في ضمان الحرية للآخرين، على أساس الحفاظ على التوابث التي تبقى توابث الجماعة الكبرى داخل الدولة، لأن هناك من يخافون من دولنة الدين وهيمنة الدولة على الدين، لكن الكنبوري قال إن هناك معادلة صعبة، وهي إمام تخلي الدولة عن تدبير الشأن الديني، وفي هذه الحالة فإن الجماعات هي التي ستهيمن عليه، وإما إشرافها على الشأن الديني وفي هذه الحالة يجب التفكير في صيغة مبدعة للتوفيق بين حق التنظيم وواجب عدم التضييق.

الإرهاب والمقاربة الشمولية

اعتبر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مستهل مداخلته أننا "نعيش اليوم في زمن عولمة مواجهة الإرهاب" مشيرا إلى أن هناك جهدا أمنيا تعكسه عدد الخلايا المفككة منذ سنة 2003 وإلى الآن، أي منذ أحداث 16 ماي بمدينة الدار البيضاء، وإلى حدود اللحظة مع هجرة الشباب المغربة القاطنين بالمغرب وفي أوساط الجاليات المغربية بالخارج إلى بؤر التوتر في كل من سوريا والعراق.

وخلص الصبار من خلال المعطيات التي حصل عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان من وزارة العدل والحريات إلى أن هناك تداخلات ما بين الإرهاب وبيع السلاح والتجارة في المخدرات وتبييض الأموال والتجارة في البشر والجريمة المنظمة.. بحيث أن الذين اعتقلوا على خلفية الإرهاب هم من مستويات متدينة من التعليم، ويعتمدون تفسيرات مجتزأة للدين ويفضلون ولاء الأمة على الولاء للوطن.

وأما مستويات الإرهاب، فتنقسم إلى قسمين: هناك إرهاب معولم ومنظم ودولي كما يوجد لدى داعش وجماعة بوكو حرام، وهناك إرهاب الذي يتعلق بالذات المنفردة التي لا ترتبط بأي تنظيم معولم.. وفق قول ذات المسؤول المؤسساتي.

ومسببات الإرهاب، حسب الصبار، فهي متعددة تتمثل في الأسس الفكرية وكذا الفاقة والحرمان والإحساس بالظلم وانعدام الشعور بالمواطنة الانجمة عن الإقصاء والتهميش، مشيرا إلى أن ظاهرة الإرهاب باتت تقتضي مقاربة شمولية تعتمد المقاربات المتداخلة منها ما هو اقتصاي ومنها ما هو اجتماعي سياسي ومنها ما هو فكري وديني وحقوقي.

http://www.hespress.com/orbites/273877.html

# نقاش بالعيون يقارب التمكين السياسي للمعاقين

أوصى رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة، محمد سالم شرقاوي، خلال فعاليات يوم دراسي حول التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة، بعدم اعتبار مشروع التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة مناسباتيا، يأتي لحظة الحاجة في قضية معينة، بل يجب استحضار بعد الإعاقة في تمثلاتنا اليومية ومخططات العمل وإدراجها في البرامج السياسية والمجتمعية.. مثمنا انخراط الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني في هذا المشروع، مع دعوتهم لبذل المزيد من المجهودات بهذا الورش.

وعملت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة مع جمعيات عاملة في تخطي آثار الإعاقة على مستوى ساكنة الجهة، على الخروج بتوصيات وبرامج عمل في أفق الاشتغال عليها ضمن مشاريع النهوض بحقوق الأشخاص في وضعيات إعاقة.. وعدّ اليوم الدراسي الذي نظمته جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون بشراكة مع التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، **وبدعم من اللجنة الجهوية للـ CNDH** ومنظمة الإعاقة الدولية والجماعة القروية فم الواد، والمعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، تفعيلا لسلسلة اللقاءات التواصلية والتشاورية والتحسيسية تم القيام بها في وقت سابق بين الفاعلين الحقوقيين والسياسيّين والمنتخبين.

كما ذكرت رئيسة جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، باسم المنظمين، أن الأهداف من بينها تعبئة الأحزاب السياسية وصانعي القرار مع الترافع عن الأشخاص ذوي إعاقة لأجل تحقيق مواطنتهم الكاملة وضمان مشاركتهم في اتخاذ القرار، وإرساء حوار محلي لرصد الحواجز التي تحول دون المشاركة السياسية للأشخاص ذوي إعاقة، وتصور حلول لها.. بينما ورد ضمن التوصيات وجوب العمل على محاربة التمييز على أساس الإعاقة، و ضرورة إدراج بعد الإعاقة في المخططات والسياسات العمومية من أجل فتح المجال أمام هذه الشريحة من المجتمع وذلك من منطلق حقوقي وليس على أساس إحساني.

http://www.hespress.com/permalink/273875.html

# يوم دراسي حول التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة

أوصى محمد سالم الشرقاوي رئيس **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة**، خلال اليوم الدراسي حول التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة، بعدم اعتبار مشروع التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة مناسباتيا، يأتي لحظة الحاجة في قضية معينة، بل يجب استحضار بعد الإعاقة في تمثلاتنا اليومية ومخططات العمل وإدراجها في البرامج السياسية والمجتمعية.

وأضاف الشرقاوي، أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، تحتضن وتدعم هذا المشروع الذي يلبي العديد من الحقوق المرتبطة بفئة الأشخاص ذوي إعاقة، والتي تحظى بحيز هام في برامج عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية .

وثمن الشرقاوي انخراط الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني في هذا المشروع، ودعاهم لبذل المزيد من المجهودات، لتفعيل هذا الورش الديمقراطي والإنساني، من أجل الارتقاء لمستوى المرحلة في ظل الترسانة الحقوقية الهامة سواء الوطنية أو الدولية .

وبدورها، عملت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، مع جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، وجمعيات أخرى عاملة في مجال الإعاقة بالجهة، في عدة لقاءات على الخروج بتوصيات وبرامج عمل سيتم الاشتغال عليها سواء على المدى البعيد أو القريب من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة .

ويأتي هذا اليوم الدراسي، الذي نظمته جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، بشراكة مع التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وبدعم من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة ومنظمة الإعاقة الدولية والجماعة القروية فم الواد، والمعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، يوم السبت 15 غشت 2015 بالعيون، بعد سلسلة من اللقاءات التواصلية والتشاورية والتحسيسية قامت بها الجمعية المنظمة، مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة والأحزاب السياسية والمنتخبون وجماعة فم الواد وعدد من الجمعيات المهتمة في إطار التحضير لمشروع التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة .

و يروم هذا المشروع، كما ذكرت رئيسة جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون إلى تعبئة الأحزاب السياسية وصانعي القرار، والترافع عن الأشخاص ذوي إعاقة من أجل تحقيق مواطنتهم ومشاركتهم في صناعة القرار السياسي، وإرساء حوار محلي لرصد الحواجز التي تحول دون المشاركة السياسية للأشخاص ذوي إعاقة، وتصور حلول لها .

وقد شهدت أشغال هذا اليوم الدراسي مداخلات الأحزاب السياسية، حزب الأصالة والمعاصرة وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب العدالة والتنمية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، واختتم اللقاء برفع توصيات كان أهمها العمل على محاربة التمييز على أساس الإعاقة و ضرورة العمل على إدراج بعد الإعاقة في المخططات والسياسات العمومية من أجل فتح المجال أمام هذه الشريحة من المجتمع وذلك من منطلق حقوقي وليس على أساس إحساني .

http://www.saharanow.com/news6936.html

# الصبار: قانون مكافحة الإرهاب بالمغرب رأى النور في 13 يوما

أقر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، أن قانون الإرهاب، أسرع قانون وضعه المغرب، ''إخراجه جاء في ظرفية بعد أحداث ماي وبعد رجة مجتمعية لذلك تم تمريره بسرعة لأنه رأى النور في 13 يوما''.

وشدد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، الذي كان يتحدث في ندوة النموذج المغربي في مواجهة الإرهاب المنظمة من قبل جمعية الريف للتضامن والتنمية، ضمن الدورة العاشرة للمهرجان المتوسطي بالحسيمة، على ان مواجهة الإرهاب يجب أن تتم وفق احترام حقوق الانسان وتفادي المحاكمات ''غير العادلة''، مع تحري الدقة في مفردات بنود قانون الإرهاب الحالي.

DSC_4998

وأكد محمد الصبار أن محاربة الإرهاب مسؤولية جماعية، تتطلب حشد الرأي العام، وإدراج مقاربة شمولية تدمج الجانب الأمني، والحقوقي والديني.

كما انتقد الصبار، خلو مشروع القانون الجنائي المغربي من أي نص قانوني يدين ظاهرة التكفير، مؤكدا ان مشروع القانون الجنائي الجديد لم يتصد لظاهرة التكفير.

http://www.rue20.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%B1/

# الفرع الاقليمي للمركز المغربي لحقوق الانسان بالمحمدية ينظم دورة تكوينية لفائدة ملاحظي الانتخابات

العباس الفراسي | 17/08/2015 02:34

في إطار التحضير لعملية ملاحظة الانتخابات برسم سنة 2015 والمتعلقة أساسا بانتخابات المجالس الجماعية والجهوية ، نظم الفرع الاقليمي للمركز المغربي لحقوق الانسان بعمالة المحمدية العضو في النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات المعتمد من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان ، دورات تكوينية لاعتماد ملاحظي وملاحظات الانتخابات بموجب القانون رقم 30.11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

هذا وقد افتتحت هذه الدورات التكوينية صباح هذا السبت 15 غشت الجاري 2015 بمقر جماعة المحمدية حيث استفاد منها حوالي 55 ملاحظا وملاحظة والمنخرطون في فرع المركز المغربي لحقوق الانسان بالمحمدية والذي يرأسه الحقوقي محمد غازي.

وتهدف هذه الدورات التكوينية، التي نظمت هذا اليوم بالمحمدية ومن المنتظر ان تحط رحالها غدا الاحد بجماعة سيدي موسى بن علي لينخرط فيها ايضا حوالي 25 ملاحظا وملاحظة، إلى تعزيز قدرات المشاركين في مجال الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، كما ترمي بشكل خاص إلى تمكينهم من اكتساب المعارف القانونية والمهارات المنهجية الضرورية (المعايير الدولية، الإطار الوطني الدستوري والتشريعي، أخلاقيات ملاحظة الانتخابات) وكذا مناهج وتقنيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات. كما تسعى هذه الدورات التكوينية، إلى تقوية قدرات المشاركين في مجال إعداد التقارير وتكييف الأحداث والوقائع الملاحظة (الإطار القانوني المنظم لمختلف مراحل المسلسل الانتخابي حسب كل عملية انتخابية، مدخل للمنازعات الانتخابية).

وقد جرت الدورة التكوينية بالمحمدية على شكل جلسات عامة وورشات همت العديد من المحاور منها الإطار القانوني لانتخابات أعضاء مجال الجهات والجماعات ، كما شهدت ورشات تفاعلية، حلقات تقمّص الأدوار، تمارين المحاكاة وتمارين تطبيقية أخرى تهم ملاحظة العمليات الانتخابية، بالإضافة إلى عروض حول الإطار الدستوري والقانوني للملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، ميثاق ملاحظة الانتخابات، مناهج ملاحظة الانتخابات، .

http://mohammediapresse.com/news13658.html

# الفرع الاقليمي للمركز المغربي لحقوق الانسان بالمحمدية ينظم دورة تكوينية لفائدة ملاحظي الانتخابات

في إطار التحضير لعملية ملاحظة الانتخابات برسم سنة 2015 والمتعلقة أساسا بانتخابات المجالس الجماعية والجهوية ، نظم الفرع الاقليمي للمركز المغربي لحقوق الانسان بعمالة المحمدية العضو في النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات المعتمد **من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان** ، دورات تكوينية لاعتماد ملاحظي وملاحظات الانتخابات بموجب القانون رقم 30.11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

هذا وقد افتتحت هذه الدورات التكوينية صباح هذا السبت 15 غشت الجاري 2015 بمقر جماعة المحمدية حيث استفاد منها حوالي 55 ملاحظا وملاحظة والمنخرطون في فرع المركز المغربي لحقوق الانسان بالمحمدية والذي يرأسه الحقوقي محمد غازي.

وتهدف هذه الدورات التكوينية، التي نظمت هذا اليوم بالمحمدية ومن المنتظر ان تحط رحالها غدا الاحد بجماعة سيدي موسى بن علي لينخرط فيها ايضا حوالي 25 ملاحظا وملاحظة، إلى تعزيز قدرات المشاركين في مجال الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، كما ترمي بشكل خاص إلى تمكينهم من اكتساب المعارف القانونية والمهارات المنهجية الضرورية (المعايير الدولية، الإطار الوطني الدستوري والتشريعي، أخلاقيات ملاحظة الانتخابات) وكذا مناهج وتقنيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات. كما تسعى هذه الدورات التكوينية، إلى تقوية قدرات المشاركين في مجال إعداد التقارير وتكييف الأحداث والوقائع الملاحظة (الإطار القانوني المنظم لمختلف مراحل المسلسل الانتخابي حسب كل عملية انتخابية، مدخل للمنازعات الانتخابية).

وقد جرت الدورة التكوينية بالمحمدية على شكل جلسات عامة وورشات همت العديد من المحاور منها الإطار القانوني لانتخابات أعضاء مجال الجهات والجماعات ، كما شهدت ورشات تفاعلية، حلقات تقمّص الأدوار، تمارين المحاكاة وتمارين تطبيقية أخرى تهم ملاحظة العمليات الانتخابية، بالإضافة إلى عروض حول الإطار الدستوري والقانوني للملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، ميثاق ملاحظة الانتخابات، مناهج ملاحظة الانتخابات، .

http://www.mohammediapresse.com/news13658.html

# معتصمو "سنوات الرصاص" يقررون خوض إضراب مفتوح عن الطعام

م

أعلنت التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان خلال سنوات الرصاص، خوضها إضرابا مفتوحا عن الطعام، وذلك اعتبارا من غد الإثنين 17/08/2015 إلى أن تتحقق مطالبهم، وذلك بما أسمتها "معتصم الكرامة" **من أمام مبنى المجلس الوطني لحقوق الانسان** بحي الرياض بالرباط، باعتبارها المؤسسة الدستورية الوصية على القطاع الحقوقي بالمغرب.

وأوعزت التنسقية خطوتها التصعيدية في بيان لها توصلت "بالواضح" بنسخة منه، إلى ما وصفتها ب"تجاهل السلطات واللامبالاتهم وعدم التجاوب مع مطالبهم العادلة والمشروعة، بالرغم من مراسلة الجهات المعنية"، محملة المسؤولية إلى من وصفتهم "بالجهات المسؤولة" على ملفها.

وأعرب المعتصمون عن مناشدتهم "كافة الشرفاء والغيورين من جمعيات حقوقية وفعاليات إعلامية وطنية، للوقوف إلى جانب المضربين عن الطعام والمعتصمين لإنصافهم وتحقيق مطالبهم".

هذا ويطالب المحتجون "بمعالجة ملفاتهم المصنفة تعسفا خارج الآجال وإصدار توصية الإدماج الإجتماعي وباقي المطالب ذات الصلة".

إقرأ أيضا: معتصمو "سنوات الرصاص" يواصلون اعتصاماتهم بالرباط في شهرهم الثامن

http://bilwadeh.com/%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%88-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B5%D8%A7%D8%B5-%D9%8A%D9%82%D8%B1%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%AE%D9%88%D8%B6-%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7/

# مطالب بتعميم نظام اللائحة على المدن والبوادي

أطلق نشطاء من المجتمع المدني مذكرة موجهة لرئيس الحكومة، عبد الإله بن كيران، تتضمن مطالبهم لانتخابات الجماعة والجهوية والمهنية والخاصة بالمأجورين المرتقب إجراؤها سنة 2015.

وتتضمن المذكرة، التي تتوفر "الرأي" على نسخة منها، 46 مطلبا مقسمة إلى 9 أبواب هي: باب حول الهيئة الناخبة، وباب حول التقطيع الانتخابي، وثالث بخصوص نمط الاقتراع، ورابع للمناصفة، وخامس حول الإشراف على الانتخابات، وآخر حول المراقبة المستقلة للانتخابات، وباب بخصوص التمويل العمومي للانتخابات، وباب آخر حول تشكيل مكاتب المجالس المنتخبة، وأخيرا باب حول عمليات التصويت.

8 مطالب حول الهيئة الناخبة

وتُطالب مذكرة المجتمع المدني، فيما يتعلق بالهيئة الناخبة، باعتماد لوائح انتخابية انطلاقا من السجل الوطني لبطائق التعريف ونتائج الاحصاء العام للسكان والسكنى الذي ستنظمه بلادنا في شتنبر 2014.

ودعت إلى إدراج جرد اللوائح الانتخابية ضمن اختصاصات المندوبية السامية للتخطيط باعتبار اللوائح في نهاية المطاف عملية احصائية وباستثمار الخبرة التي راكمتها هذه المؤسسة مع ما يسمح به الامر كذلك من تحيين شامل للوائح كل عشر سنوات بمناسبة الاحصاءات العامة للسكان مع اعتماد عمليات تحيين سنوية بناء على سجل بطائق التعريف الوطنية.

كما طالبت باعتماد لائحة انتخابية لمغاربة العالم بناء على سجلات القنصليات، ولائحة أخرى للأجانب المقيمين بالمغرب اعتمادا على شرطي الاقامة الدائمة لمدة 5 سنوات واداء الضرائب، وثالثة مهنية على اساس السجل التجاري المركزي، ورابعة للمأجورين على أساس لوائح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وخامسة خاصة بالموظفين على اساس السجل المركزي للوظيفة العمومية وسجلات موظفي الجماعات المحلية، ثم لوائح انتخابية خاصة بالمؤسسات السجنية لتمكين الموجودين بها والذين تتوفر فيه شروط التصويت من حقهم الدستوري في التصويت، إضافة إلى اعتماد مكاتب التصويت بالاحياء الجامعية ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني.

الهيئة الناخبة والثروة البشرية الضائعة

ونبهت المذكرة ذاتها إلى أن تشخيص الوضع الديموغرافي لبلادنا والمقدر عدد سكانها من طرف المندوبية السامية للتخطيط بأكثر من 33 مليون نسمة، من بينهم ما لا يقل عن 25 مليون نسمة تتجاوز أعمارهم 18 سنة وانطلاقا من وجود 3 مليون مغربي على الاقل خارج التراب الوطني والارتفاع المطرد في نسبة الساكنة الحضرية وتزايد ملحوظ للمقيمين الاجانب بالمغرب، يثبت أن التمام الديموقراطي لن يكتمل مادامت هذه الثروة البشرية غير مسجلة في اللوائح الانتخابية.

مطالب بإحداث نظام شبيه بوحدة المدينة

وفي باب التقطيع الانتخابي، اقترحت مذكرة المجتمع المدني، وبالنظر إلى التباين الحاصل بين الجماعات الترابية الحضرية والقروية من حيث عدد السكان وعدد المنتخبين وسعيا الى تمثيلية حقيقية، (اقترحت) مراجعة التقطيع الترابي الخاص بالجماعات القروية باحداث نظام شبيه بوحدة المدينة في المجال القروي، حيث يتم تجميع مجموعة من الجماعات القروية المتجاورة لتشكل جماعة قروية واحدة مع تشكيل مجالس للمقاطعات القروية.

واعتبرت أن ذلك من شأنه أن يساهم في تقوية الموارد المالية لهذه الجماعات، وسيمكن هذا النظام من تقليص عدد المستشارين الجماعيين في المجال القروي ليخلق حالة من التوازن بين الجماعات الحضرية والجماعات القروية. كما سيزيد القوة التفاوضية لهذه الجماعات القروية ويعطي بعدا اكثر فعالية للتسيير الجماعي القروي وفق رؤية شمولية ومندمجة للمجالات المتشابهة او المتكاملة.

وعلى مستوى التقطيع الانتخابي الجهوي، اقترحت المذكرة تقليص مساحة الجهات وزيادة عددها وتوسيع اختصاصاتها مما سيمكن من الارتقاء بمجموعة من المدن الى اقطاب جهوية.

مطالب بتعميم نظام اللائحة على المدن والبوادي

ودعت المذكرة ذاتها إلى اعتماد نظام اللائحة مع تعميمه على كل الجماعات الحضرية والمجالس الجهوية والانتخابات المهنية وانتخابات المأجورين ومجالس الجماعات القروية، وكذا اعتماد عتبة 7 % لتقوية المؤسسات السياسية وتشجيع التقاطب البرنامجي، مع اعتماد توزيع الأصوات بناء على نظام اكبر بقية، زيادة على تبني وكيل ووكيلة لكل لائحة انتخابية.

الدعوة لمزيد من إنصاف المرأة

وألحت المذكرة المدنية على اعتماد قاعدة التناوب بين المرشحين والمرشحات في الترتيب داخل اللوائح الانتخابية المرشحة في دوائر التصويت باللائحة، زيادة على اعتماد دوائر انتخابية اضافية في جماعات التصويت الفردي مخصصة للمترشحات فقط، ورفع معامل المنتخبات ضمن معادلة احتساب التمويل الانتخابي الخاص بالانتخابات، وكذا خصيص ثلث مقاعد نواب الرئيس للمستشارات الجماعيات.

المطالبة بإشراف رئيس الحكومة على الانتخابات

ونصت المذكرة ذاتها على أن الإشراف السياسي على الانتخابات مسؤولية رئيس الحكومة وهو الذي يخضع للمحاسبة السياسية البرلمانية والمحاسبة الانتخابية من طرف المواطنين، فيما اقترحت أن يبقى الإشراف التنظيمي واللوجيستيكي في يد زارة الداخلية.

وأكدت على ضرورة رئاسة القضاة للجان الاحصاء بتعيين من طرف رؤساء محاكم الاستئناف، مطالبة بأن تكون رئاسة مكاتب التصويت لموظفي المندوبية السامية للاحصاء وموظفي وزارة التربية الوطنية واختيارهم وفق نظام القرعة العلنية.

نشر محاضر التصويت إلكترونيا ومراقبة الانتخابات

وفي سياق متصل طالبت المذكرة بنشر جميع محاضر التصويت في الموقع الالكتروني المخصص للانتخابات، مع تحقيق مراقبة مستقلة للانتخابات خلال فترتي الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع، مع اعتماد الملاحظين من طرف لجنة يرأسها قاض يعينه الرئيس الاول لمحكمة النقض وتمثل فيها الحكومة **والمجلس الوطني لحقوق الانسان** وفعاليات مدنية، زيادة على اعتماد المراقبين الدوليين من طرف لجنة يرأسها قاض يعينه الرئيس الاول لمحكمة النقض وبعضوية ممثل رئيس الحكومة وممثل عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وممثل عن المجلس الوطني لحقوق الانسان، بالإضافة إلى تقليص عدد مكاتب التصويت ورفع عدد المسجلين في كل مكتب لتسهيل مراقبة الانتخابات.

ونصت مذكرة المجتمع المدني أيضا على عتبة وطنية لا تقل عن 3% الصحيحة و5% من المرشحين المنتخبين ووجود نساء منتخبات ضمن لوائح الحزب.

المراقبة المالية

وطالبت المذكرة أيضا بنشر تفاصيل الصرف المالي الخاصة باللوائح والمرشحين الفائزين في الموقع الالكتروني المخصص للانتخابات، واعتماد وكيل مالي لكل لائحة انتخابية مع حساب بنكي خاص بكل لائحة، وتمكين اللوائح الانتخابية من التعاقد مع موارد بشرية بشكل مؤقت وفق عقد نموذجي وعلى اساس مهام محددة.

مطالب حول المجالس المنتخبة

وأشارت المذكرة إلى مقترحات بخصوص المجالس المنتخبة، حيث دعت إلى ترؤس الاجتماع الاول للمجالس المنتخبة من طرف العضو الاكبر سنا بحضور ممثل السلطة المحلية، و عقد الاجتماع الاول للمجالس المنتخبة في وقت موحد وطنيا يحدد بقرار لرئيس الحكومة بمن حضر، مع استكمال انتخاب نواب الرؤساء تحت اشراف رئيس المجلس المنتخب في غضون 5 أيام.

وطالبت أيضا باعتماد شرط شهادة التعليم الابتدائي لترؤس الجماعات القروية، وشرط الاجازة لترؤس الجماعات الحضرية ومجالس الجهات ومجالس الاقاليم والعمالات والغرف المهنية، وحددت شرط تسوية الوضعية الضريبية لترؤس المجالس المنتخبة مع الادلاء بشهادة تثبت ذلك عند الترشح للرئاسة.

الدعوة إلى اعتماد الورقة الفريدة في التصويت

في سياق متصل، دعت مذكرة المجتمع المدني إلى اعتماد الورقة الفريدة في جميع عمليات الاقتراع، وكذا اللغتين العربية والامازيغية في ورقة التصويت.

كما طالبت بجعل يوم عطلة للتصويت، وفتح مكاتب التصويت لمدة 12 ساعة، وتجهيزها بحواسيب وربطها بشبكة الانترنت ولوائح الناخبين الالكترونية، مع اعتماد مكاتب التصويت بالأحياء الجامعية ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني والمؤسسات السجنية.

http://scoud.ma/news1682.html

# إضراب مفتوح عن الطعام ابتداءا من 17 غشت 2015.....

إخبار بدخول ضحايا سنوات الرصاص المعتصمين أمام المجلس الوطني قي إضراب مفتوح عن الطعام ابتداءا من 17 غشت 2015

ارشيف

بعد مرور سبعة أشهر على اعتصام ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص **أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالرباط ، وإزاء التجاهل و لا مبالاة وعدم التجاوب مع مطالبهم العادلة والمشروعة ، وبالرغم من مراسلة الجهات المعنية الشئ الذي لم يسفر على نتيجة ، تخبر التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص إلى الرأي العام الوطني أن الضحايا المعتصمين بمعتصم الكرامة قرروا خوض إضراب مفتوح عن الطعام في خطوة تصعيدية ابتداء من 17 غشت 2015 مطالبين بمعالجة ملفاتهم المصنفة تعسفا خارج الأجل و إصدار توصية الإدماج الإجتماعي والإستجابة لباقي المطالب ذات الصلة . وتحمل تداعيات هذا التصعيد إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي لم يتفاعل بشكل مسؤول مع مطالب المعتصمين منذ سبعة أشهر مرت على الإعتصام، فضلا عن طرح الموضوع عليه منذ 2011 ، كما تناشد التنسيقية الوطنية كافة الشرفاء والغيورين من جمعيات حقوقية وفعاليات وطنية الوقوف إلى جانب المضربين عن الطعام والمعتصمين لإنصافهم وتحقيق مطالبهم. عن التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص معتصم الكرامة أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط بتاريخ 13 غشت 2015.

http://www.freskelnewsarabic.com/%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%A7-%D9%85%D9%86-17-%D8%BA%D8%B4%D8%AA-2015/

# انفصاليو الداخل: لماذا المشاركة السياسية في الانتخابات المقبلة!!

المصدر: | 16 أغسطس 2015 | رأي |

لماذا يجب على ما يسمى بانفصاليو الداخل أن يفكروا بشكل جدي في المشاركة السياسية في الحياة العامة، و في الانتخابات الجماعية المقبلة؟

سؤال أصبح اليوم يفرض نفسه على الفاعل الصحراوي خاصة المصنف ضمن خانة '' انفصاليو الداخل''،من حيث أن المشاركة السياسية في الانتخابات المقبلة لها قيمة دستورية، مؤسساتية كبرى، مقارنة مع سابقاتها التي عرفها المغرب منذ أول انتخابات جماعية جرت بعد استقلاله، لها أهمية من حيث أنها تجرى اليوم في ظل عدة متغيرات اقليمية، دولية، داخلية سياسية كبرى تعطي لهذا السؤال راهنية مستعجلة لدى هذا الفاعل يمكن إجمالها في:

– هذه الانتخابات على الصعيد الدولي تجرى في ظل معطيات أساسية وجب أخذها بعين الاعتبار من طرف جماعة ''انفصاليو الداخل''، يظل أهمها ثلاث أحداث عرفها العالم مرتبطة بسؤال الانفصال و الاندماج و قيمة المشاركة السياسية في الحياة العامة، أولها فشل أطروحة الانفصال باسكتلندا و هو الفشل الذي أكد على أن الذهنية المتحكمة في الفاعل السياسي الأروبي خاصة المتاثر منه بالثقافة الديموقراطية الانغلفونية، الذي ظل لسنوات متبنيا لخيار الانفصال قد اعترف اخيرا بفشل هذا الخيار، و أقر بألا مستقبل للشعوب إلا في ظل استمرار العيش المشترك، و تنظيم واضح لعلاقة المركز بالمحلي، هذا الفشل الذي تعزز اروبيا في معقل الفكر الانفصالي عندما اتجه حاكم كتالونيا السنة الماضية لتنظيم استفتاء تقرير المصير، و هو الاستفتاء الذي لم ينظم بفعل رفض اروبي، اسباني،و اصطدام هذا التيار مع ترسانة دستورية و قانونية أنصاع اليها في النهاية ليتجه نحو تنظيم استفتاء رمزي فشل شعبيا، سياسيا في حشد أكبر عدد من المناصرين له، هذا التيار السياسي الذي رغم لعبه على وتر الانفصال عن إسبانيا فشل في تحقيق انتصار انتخابي بل مني بهزيمة سياسية، انتخابية نكراء بجهة كتالونيا حيث اتجه الناخبون للتصويت على من يطرح الحل ل مشكلاتهم الاجتماعية، لا السياسية، بالمقابل فالنموذج التركي في تجربة المشاركة السياسية للأكراد متجلية في حزب الشعوب الديموقراطيةالذي حقق في أول مشاركة انتخابية له نصرا ساحقا، وصف بالتاريخي و جعل منه رقما صعبا في الحياة السياسية التركية...

إننا هنا أمام ثلاث نماذج كلها أعلنت على منطق الانفصال، و أن لا حل في الأفق إلا الحل السياسي و مشاركة المتبنين لخيار و لفكرة ''الاستقلال'' إلا بالمشاركة في الحياة السياسية العامة كخيار ديموقراطي، سيعزز من فرصة التعبير عن مطالب و مطامح الساكنة محليا، و تعزيز حضورها المؤسساتي على الصعيد الوطني، المركزي.

– على الصعيد الإقليمي: تجرى هذه الانتخابات بعد ما سمي بالحراك العربي، و هو الحراك الذي بدل أن يقوي من فرصة بناء نموذج ديموقراطي، تحرري بالمنطقة، أدى إلى دخول هذه الدول في تجربة قاسية، نتج عنها تشريد و تقتيل شعوب بأكملها، بل يمكن أن نسجل رغم هذه الحروب، و ما تبعها من دمار بالمنطقة رفض هذه الشعوب الانسياق وراء فكرة التقسيم، بل متشبثة برغبتها الملحة في وحدة أوطانهم و شعوبها رغم كل الاختلافات الدينية، الثقافية، الإثنية المتواجدة بهذه الدول.

–على الصعيد الداخلي: تجرى هذه الانتخابات في ظل دستور ما بعد حراك 20 فبراير و هو الدستور الذي أسس لفكرة الجهوية الموسعة، بل ذهب أبعد من ذلك عندما اعترف و دسترة المكون الثقافي الحساني، الذي أصبح إلى جانب الثقافة العربية، الأمازيغية مكونا ثقافيا اصيلا، و اقرارا دستوريا لهذا التنوع، و الاختلاف الثقافي، الذي و بلا شك لابد و أن ينعكس على مؤسسات البلد.

لذلك يظل هذا الدستور، مقارنة مع سابقيه من حيث الاعتراف بالمؤسسات المحلية سياسيا، ثقافيا، مؤسساتيا..ثورة حقيقية، تؤسس لانتقال المغرب من مغرب المركز إلى مغرب الجهات المتعددة، المتضامنة، المتنوعة، التي أعطت لخيار اختيار الناخبين لممثليهم محليا، جهويا، نوعا من الرقابة الشعبية المباشرة على مختلف مؤسسات الجهة.

ليس فقط، هذه العناصر الثلاث ما يمكن أن تجعل من هذا الفاعل أن يفكر بشكل جدي إلى تدارك نفسه، و أن يقرر بشكل جريء المشاركة السياسية في الحياة العامة، تكون الانتخابات المحلية المقبلة بوابتها، بل هناك عدة عناصر أخرى مرتبطة أساسا بملف الصحراء نفسه و هما عنصري:

– الاعتراف الأممي بالحكم الذاتي كحل سياسي، و كأرضية جدية قابلة للتفاوض، و خيار بديل عن خيار تقرير المصير الذي سبق لأحد مبعوثي الأمم المتحدة أن أقر بصعوبة، بل باستحالة تطبيقه للاعتبارات التي ضمنها في استقالته، يتعلق الأمر بالهولندي فان والسوم، و هي النزعة التي تعززت في تقرير الامين العام للأمم المتحدة الأخير الذي أكد على ألا حل حقيقي في الأفق إلا الحل السياسي الذي يظل هو مبادرة الحكم الذاتي، التي لولا استجابتها لفكرة و منطق تقرير المصير، و لما لها من ضمانة تحققها لسكان المنطقة من تدبير شؤونهم محليا بمعزل عن سلطة المركز، لما حازت على هذا الاعتراف الأممي و الدولي.

– قرار 2218 لمجلس الأمن الصادر هذه السنة الذي أسقط كل الأوراق التي كانت تراهن عليها البوليساريو في صراعها مع المغرب، خاصة على مستوى القطع نهائيا مع مطلب توسيع مهمة المينورسو لتشمل حقوق الإنسان، نظرا للآليات الوطنية الجدية التي اكسبت لها و لعملها مصداقية دولية، ووطنية ""المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، كذا محاولات يائسة لطرح قضية الثروات الطبيعية التي لا حلها إلا في ظل الجهوية الموسعة و الحكم الذاتي.

إن اللحظة التي تمر منها المنطقة، خاصة و أنها تسجل في كل استحقاق نسبة عالية من المشاركة السياسية في جل الاستحقاقات السابقة، تجعل من ضرورة أن يفكر هذا "التيار" في مصلحة المنطقة و سكانها، فوق اي اعتبار سياسي، او حساب ضيق كضيق الافق ابذي وضعوا انفسهم فيه، مشاركتهم السياسية اليوم ستشكل مخرجا مشرفا لهم و لما قدموه في سبيل الفكرة التي لطالما آمن بها، و سيعفيهم من الاختباء المتكرر و المفضوح وراء خطاء حقوقي زائف، كما أن انخراطهم الإيجابي سيمكنهم من ان يكونوا في قلب معركة تنزيل الجهوية الموسعة على أرض الواقع، التي تظل بالنسبة لمنطقة الصحراء مقدمة للمشروع الكبير ألا و هو الحكم الذاتي، الذي إما أن يكونوا جزءا منه بالتالي من الحل السياسي، و إما أن أي تأخر عن المواكبة و عن الانخراط في هذا الإصلاح سيزيد من تقدم حجمهم، و من فصلهم عن واقع المنطقة، و عن حركيتها،و لن يجدوا أنفسهم إلا تابعين، و ذيليين للبوليساريو و لقيادتها.

http://www.marocpress.com/hespress/article-578547.html

# الصبار لـ :LE360لم نقدم بعد رأينا في مسودة القانون الجنائي

فاطمة الكرزابي

أكد **محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أن مسودة القانون الجنائي مازال تحتاج إلى الكثير من النقاش والتمحيص، مضيفا أن المجلس سجل ملاحظات بخصوص مسودة القانون المذكور وينتظر تقديمها ومناقشتها مع الوزارة الوصية.

ما موقفكم من الجدل الدائر حول مسودة القانون الجنائي؟

المجلس الوطني لحقوق الانسان لم يقدم بعد اقتراحاته بخصوص مسودة مشروع القانون الجنائي، وهناك نقاش يروج داخل المجلس بخصوص المسودة المذكورة، نتوفر على عدة ملاحظات على عدد من التعديلات لحد الآن لم يبلور المجلس رأيه بشكل نهائي في الموضوع.

ماهي أهم الملاحظات، التي سجلها المجلس بخصوص مسودة مشروع القانون الجنائي؟

لدينا ملاحظات حول بنود تخص الحريات الفردية، وأفعال لم يتم تجريمها من طرف مشروع القانون المذكور كالتكفير مثلا وهو جريمة في حد ذاتها، وهناك بعض العقوبات التي نعتبر أنها لم تعد متلائمة مع العصر الحالي كعقوبة الإعدام "فهي عقاب وحشي، وبالرغم من تقليص عدد الحالات المطبق عليها هذه العقوبة، فإننا في حاجة إلى جرأة أكبر كي نحذفها تماما من القانون".

http://www.marocbuzz.com/ar/2015/08/17/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%80le360-%D9%84%D9%85-%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B1%D8%A3%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84/

http://www.le360.ma/ar/politique/58561